



# الجلالة الملك محمد السادس رسالة إلى المشاركين في القمة الأورو-متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة

الرباط 15-10-2008

" السيد الرئيس،

أصحاب الفخامة والمعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يلحىب لنا أن نتوجه إليكم، في افتتاح دورة 2008 من القمة الأورو-متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، التي يتشرف المغرب باحتضانها ويسعد باستقبالها. كما يسرنا أن نرحب بكم ضيوفا كراما على أرضه الأصيلة، أرض اللقاء والحوار والانفتاح.

إن هذا اللقاء يشكل، بالنسبة لنا، مناسبة سانحة للتأكيد مجددا على دعمنا لكل المبادرات الأورو-متوسطية الصادقة والواعدة، وعلى انخراطنا الملتمزم في المحافل والأجهزة التي تتوخى تعزيز هذا الفضاء الإنساني والحضاري، وجعله منصفة تنعم دوما بالسلم والاستقرار والتضامن والتقدم المشترك وهو الصموح الذي ما فتئ يرشح المغرب منذ قمة برشلونة سنة 1995 إلى قمة باريس الأخيرة المنعقدة في يوليو 2008 حول "سلسل برشلونة : الاتحاد من أجل المتوسط".

ومما يقى هذا التوجه التوافقي، تلکم الإرادة الراسخة التي تحفزونا إلى المزيج من توكييد أواصر الشراكة الشاملة التي تجمع بين بلدنا والاتحاد الأوروبي، في إحصار الوضع المتقدم الذي



نطالب به، عن حق ومشروعية، وهو المطلب الذي نحضي له بصعاب بتجاوب ودعم الهيئات الاتحادية وشركائنا الأوروبيين.

ونحن إذ نتطلع إلى هذا الوضع المتقدم، لنحول على ما سيفرزه من دينامية جديدة كفيلة بإعلاء دفعة قوية لعلاقاتنا المشتركة.

حضرات السيدات والسادة ،

إن من دواعي ارتياحنا تلکم المبادرات المتميزة والمتنوعة، التي تتخذونها سواء من خلال هذه الهيئة الأوروبية- متوسكية للحوار أو باعتباركم تمثلون مؤسسات وخصية ذات مصداقية ومسموعة الكلمة، تنطق بصوت مختلف الفاعلين والقوى الحية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا فعاليات المجتمع المدني في بلدان المنطقه الأوروبية-متوسكية.

إن المقاربة التي اعتمدهموها لعقد مثل هذه اللقاءات تتجسد اليوم بالملموس من خلال استقطاب هذا الجمع لشخصيات مرموقة تمثل فضاءات متنوعة وتوجهات متعددة، كما أنها تنسجم مع إرادتنا المشتركة في ترسيخ البعد الاقتصادي والاجتماعي والإنساني ضمن أولويات هذه الشراكة.

وعلاوة على علاقاتنا السيادية الممتازة والفعالة، فإننا واثقون من أن شراكة قوية من هذا القبيل، ينبغي أن تستند أيضا، وبالخصوص، إلى شبكة واسعة من المبادلات وأشكال التعاون بين مختلف الفاعلين، في إطار مجتمعاتنا المدنية، والعاملين في المجالات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والبشرية. ومن ثم يتعين على المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة أن تضطلع بدور رئيسي في سياق هذه الدينامية، سواء داخل الدول التي تنتمي إليها أو من خلال مختلف الهيئات التي تلتئم في إطارها على صعيد منطقتنا.

إن اجتماعكم اليوم، يندرج في صميم هذا التصور البناء، ومما يجعله يكتسي الميزج من الأهمية كونه يشكل إطارا لتدارس عدد من القضايا الرئيسية، من قبيل حرية تأسيس الجمعيات، والحوار الاجتماعي، وتعزيز الهياكل ذات الصالح التشاركي داخل الدول الشريكة، ودور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التبادل الحر والأبعاد الاجتماعية للعلاقات شمال-جنوب.



وستمكن لقاءاتكم المقبلة، بدون شك، شركاء المنصقة من تبادل تجاربهم، والنهوض بالحوار فيما بينهم، من أجل مد جسور التواصل والتفاهم، والقضاء على كافة أشكال سوء الفهم، والتعرف المتبادل على واقع وخصوصيات الآخر، والعيش جميعا بشكل أفضل، وتبادل المعارف بين بعضنا البعض.

وإن المغرب، المنخرک في دينامية شاملة من الإصلاحات والأوراش الصموحة، ليتجاوب مع مختلف هذه القضايا التي تنكبون على دراستها، ذلك أن بلدنا لکل على الدول منفتحا على التجارب الكونية، فضلا عن تجاوبه مع كافة الممارسات الجيدة، التي ستساهم في تعزيز مساره القويم، باعتباره أمة ارتضت خيار الانفتاح، وتعميق الممارسة الديمقراطية، والتحديث الاقتصادي والاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نمر اليوم بصرفية صعبة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، تتسم بأزمة مالية عميقة، قد تكون لها آثار وخيمة على النشاط الاقتصادي، وسوق الشغل، والأوضاع الاجتماعية لساكنتنا.

لذا، ينبغي لأجهزة الدولة والسلطات العمومية في بلداننا أن تواصل البحث لإيجاد الأجوبة على التحديات المصروحة، واتخاذ العديد من القرارات والمبادرات، سواء على المستوى الداخلي، أو على صعيد الهيئات الإقليمية المشتركة.

بيد أن نجاعة هذه التدابير، ستبقى رهينة بمدى تملك مجتمعاتنا ومواطنينا لها، وتجذرها في سلوكنا، وهنا تكمن الأهمية القصوى للدور الذي تضطلع به هيئاتكم، والذي يتمثل في العمل باستمرار على تذكير السوق بقيم المسؤولية المشتركة وأخلاقيات الممارسة المهنية، وضرورة مراعاة التوازن.

والدولة سواء في فترة الأزمات، كما في الوضع العادي، لم يعد بإمكانها التصرف بمفردها في ما يتعلق بالاختيارات الرئيسية، التي أصبحت تفرض نفسها علينا، وإذا كان دور الدولة لا يزال محوريا ولا مندوحة عنه، فإنه ينبغي أن يندرج في إطار نهج تشاركي واسع، وأن يستند إلى وعي أعمق بأهمية الديمقراطية الاجتماعية والمحلية.



وقد عملنا دوماً في إحصار نهج الحكامة، الذي نعتمده بالمغرب، على إعطاء الأسبقية لهذه المقاربة المتميزة، القائمة على الثقة والحوار والتعاقد، وفسح المجال أمام الصاقات الخلاقة.

بيد أنه من البديهي أن مقارنة من هذا النوع تتطلب فاعلين يتميزون بروح المسؤولية، ويتجذر اجتماعي راسخ، يمكنهم من العمل على المدى البعيد، على خدمة الصالح العام وتحقيق رفاهية مجتمعاتهم ومجالاتهم الترابية.

تلكم، حضرات السيدات والسادة، هي نظرتنا للعمل على تحقيق تنمية منسجمة ومستدامة، وهي النظرة نفسها التي استند إليها مؤخراً قرارنا بتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، هذه المؤسسة الدستورية التي نريدها فضاء دائماً للحوار الاجتماعي المسؤول، والتفكير المعمق والتعاون، وتقديم الاقتراحات في مختلف المجالات المتعلقة بالنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وإننا لنعلق آمالاً كبيرة على هذا المجلس قصد تعزيز صرحنا المؤسساتي وتدعيم الديمقراطية السياسية والاجتماعية المغربية والإسهام في تنمية بلادنا.

وإن انعقاد هذه القمة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة الأوروبية-متوسطية بالمغرب ليشكل، بالنسبة لنا، فرصة سانحة للتعرف على مختلف تجاربكم الوصنية، والاستفادة منها في إرثنا مجلسنا.

وإننا لعلى يقين بأن هذا اللقاء سيساهم، بشكل فعال، في دعم المشروع الأوروبي-متوسطي، وإشاعة القيم النبيلة التي يستند إليها، واعتماد مشاريع ترقى إلى مستوى الرهانات الحالية والمستقبلية.

والله تعالى نسأل أن يكمل أعمالكم بالتوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته